كان مستقلة كماهية الانسان والفرس او غير مستقلة
كالمعاني الحرفية الحاصلة بكنهها في الذهن لطائفة تصورها
وليس مناط الخلاف بين الفريقين بالاستقلال وعدمه
فانهما تابعان للاتفاق كما ستحققه ان شاء الله تعالى والاثر
لا يكون تابعا له كما ذكرنا بل ان المجعول اما نفس الماهية
مع قطع النظر عن الخلط بالوجود بالذات ومرتبة الخلط
بالتبع او المجعول بالذات الثاني فقط والاول بالتبع محاصل
الخلاف يرجع الى ان الاثر بالذات للجاعل اما مرتبة الطبيعة
بلا شرط شيء او المرتبة بشرط شيء وهو الخلط بالوجود
فان قلت على هذا لا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها
مهية بشرط شيء وهو خلاف ما قال المصنف وخلاف
مذهب الاشراقية قلت هذا الخلط يتصور في
الطبيات نظرا الى وجود الطبايع وفي الغريبات نظرا الى الوجود
الخاص وكل الخلطين يسميان بشرط شيء وهو الوجود واستدل
ايضا على المذهب الاول بان الاثر بالذات لا بد ان يكون امرا
عينيا موجودا في الخارج والوجود امر اعتباري وكذا
اتصاف الماهية به ايضا امر اعتباري فلم يبق الا الماهية
وفيه المط وجوابه ان القدر الضروري كون المجعول امرا
عينيا واما المجعول اليه فقد يكون امرا اعتباريا وافقيا
كما اذا جعلنا الشيئين فوقا او تحتا فالمجعول امر عيني والمجعول
اليه وهو الفوقية والتحتية امر اعتباري وقد استدل
عليه بعض المدققين بان الماهية من حيث هي اما ان
لا تكون ثمرة الجعل اصلا وهو بط بالضرورة مع انه
خلاف صراح جمهور من الحكما المشائية والاشراقية واما
ان تكون ثمرة الجعل اما بالتبع فتكون متاخرة عن الماهية

الموجودة

الموجودة التي هي ثمرته بالذات ضرورة تاخرها بالتبع
عما بالذات فيكون الماهية المطلقة متاخرة عن المخلوطة
مع ان الامر على خلاف ذلك واما ان يكون المهية ثمرته
بالذات وفيه المطلوب وجوابه باختيار الشق الثاني بان
الماهية المطلقة متقدمة على المخلوطة بالذات من حيث
هي ومتاخرة في وصف الجعل ولا مضايقة في ان يكون الشيء
متقدما على الشيء بحسب الذات ومتاخرا عنه في الوصف
فافهم واستدل على المذهب الثاني بان الامكان انما
يفرض للهوية التركيبية فانه عبارة عن كيفية نسبة الوجود
الى الماهية فالاحتياج الى الجعل لجاعل ايضا انما يكون
من جهة الهوية التركيبية فهي اثر الجاعل فيه
انا لا نسلم ان الامكان لا يعرض الا للهوية التركيبية
بل انما يعرض للماهية من حيث هي هي فانه عبارة عن نفس
صلاحية الماهية للمعلولية ولو اصطلحتم على المعنى المذكور
في الدليل فلا نسلم ان الامكان علة للاحتياج بل علة
الاحتياج ما ذكرناه على ان المتكلمين يقولون بان علة
الاحتياج الى الجاعل فيجوز ان يكون الاحتياج فيما يعرضه
ليس الامكان بالمعنيين المذكورين بل علة الحدوث وفيه
ما فيه ولك ان تقول في تزييف الدليل بان سلمنا
ان الامكان علة للاحتياج الى الجاعل فيجوز ان يكون
الاحتياج فيما يعرضه وهو الهوية التركيبية وقع طرفيه
اعني الماهية والوجود على طريق خاص هو ان يكون
المتبوع اعني الماهية محتاجا اليه بالذات وايضا
كذلك والتابع اعني الوجود والهوية التركيبية محتاجا
اليه بالتبع وانت اذا تذكرت ذلك فهذا المعنى يقرر الجعل البسيط

Copyright Shahid Beheshti University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)